



دراسة العلاقة بين قطاع الفلاحة ومعدلات الفقر في الجزائر

دراسة قياسية للفترة ما بين 1980-2016

STUDY OF THE RELATIONSHIP BETWEEN AGRICULTURE SECTOR AND POVERTY
RATES IN ALGERIA

A STANDARD STUDY FOR THE PERIOD 1980-2016

عبدالكريم زردالي¹، المهدي ناصر²*¹ جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)² جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018/09/18 ؛ تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة ؛ تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين قطاع الفلاحة والفقر من خلال عرض الدراسات السابقة، تم اختبار هذه الفرضية على حالة الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، باستخدام بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة الممتدة بين (1980-2016). أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية بين الإنتاج الفلاحي ومعدلات الفقر على المدى القصير والمدى الطويل، وإلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والفقر على المدى القصير وهي نتيجة غير متوافقة والمنطق الاقتصادي بينما كانت العلاقة إيجابية بينهما على المدى الطويل، كذلك أظهرت النتائج أن الفقر في الجزائر كان نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في سنوات التسعينات.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الإنتاج الفلاحي، الجزائر.

تصنيف JEL: I30 ، Q10 .

Abstract :

The study aims at identifying the relationship between the agriculture sector and poverty through the presentation of previous studies, This hypothesis was tested on the case of Algeria using the autoregressive distributed lag model (ARDL) using annual data over the period (1980-2016). The study showed that there is a negative correlation between agricultural production and poverty rates in the short and long term, and that there is an inverse relation between inflation and poverty in the short term which is not consistent with the economic logic while the relationship was positive in the long run. The results also showed that poverty in Algeria was the result of economic and political instability in the 1990s.

Keywords : Poverty, Agricultural Production, Algeria.

JEL classification : I30 ; Q10.

مقدمة:

على ضوء التحولات الاقتصادية في الجزائر منذ سنوات التسعينات من القرن، والتي تبنتها الحكومة بشكل خاص على مستوى قطاع الفلاحة، عرفت الجزائر معدلات غير مستقر في نسبة الفقر، وقد اعتمدت الجزائر على عدة برامج للنهوض بالقطاع الفلاحي من أجل تحسين الوضعية المعيشية للفلاحين ووضعية قطاع الفلاحة بشكل عام ، ذلك على اعتبار أن التنمية الفلاحية لها دور فعال في مكافحة الفقر على المستوى الريفي وحتى على المستوى الحضري، كما تساهم الفلاحة في توفير فرص العمل بين الفقراء في إشارة واضحة لأهمية الفلاحة بشكل مباشر في مكافحة الفقر وبشكل غير مباشر من خلال علاقة قطاع الفلاحة ببقية القطاعات الاقتصادية على غرار قطاع الصناعة.

وبناء على تقديرات البنك الدولي؛ فإن كل فرد يقل دخله اليومي عن دولار ونصف يعد من فئة الذين يعيشون تحت خط الفقر، هذه النسبة أو الفئة تتزايد على مستوى العالم بشكل مستمر كنتيجة للعديد الأسباب، أهمها الزيادة السكانية وارتفاع معدل التضخم. هذه الأسباب تنطبق كذلك على حالة الجزائر، يُضاف إليها برامج التصحيح الهيكلي التي فرضت من طرف صندوق النقد الدولي وانعكاسات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ فترة التسعينات بشكل خاص، كلها كانت أسباب أساسية في إشكالية الفقر في الجزائر.

الإشكالية: تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي:

ما هي طبيعة العلاقة بين الإنتاج الفلاحي والفقر في الجزائر ؟

فرضية البحث:

بناء على الإشكالية يمكن وضع الفرضية التالية والتي مفادها؛ أن الإنتاج الفلاحي له علاقة إيجابية مع مستوى معيشة الفلاحين في الجزائر وبالتالي وجود علاقة عكسية النمو الفلاحي ومعدلات الفقر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز علاقة ودور القطاع الفلاحي كقطاع ضمن قطاعات التنمية الاقتصادية في مكافحة الفقر في الجزائر وهذا من خلال اعتماد الأسر على الإنتاج الفلاحي لتحسين مستواهم المعيشي وبالتالي الخروج من دائرة الفقر.

أهمية الدراسة:

إن المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات وجملة التغييرات الاقتصادية والسياسية خصوصا في قطاع الفلاحة كان لها الأثر الواضح على مستوى معيشة الأسر، وعلى ضوء ذلك تأتي أهمية الدراسة من أهمية الإنتاج الفلاحي كمؤشر لأداء قطاع الفلاحة وعلاقته بالإنفاق النهائي للأسر المعيشية كمؤشر لمعدلات الفقر.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى نتائج دقيقة للدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للإحاطة بموضوع الدراسة، والاعتماد على المنهج الاستقرائي والقياسي لتحليل النموذج ودراسة أثر الإنتاج الفلاحي على معدلات الفقر .

الدراسات السابقة:

- دراسة للباحثة أسوان عبدالقادر زيدان دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر في العراق للفترة 1980-2005، وهي مقال منشور في "مجلة زراعة الرافدين" بالعراق، سنة 2009 المجلد رقم 32 العدد رقم 2، استهدف البحث بيان دور التنمية الريفية في مكافحة الفقر في العراق للفترة 1980-2005 من خلال التعرف على متغيرات التنمية الاقتصادية، وتم أخذ متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشرا للفقر كمتغير تابع والعوامل المحددة له وهي كل من الاستثمار الزراعي ورأس المال المستثمر في الزراعة والمساحة المزروعة والانتاجية الزراعية وسكان الريف والانفاق على التعليم بوصفها متغيرات مستقلة، وأظهرت النتائج أن كل من رأس المال المستثمر في الزراعة والانتاجية الزراعية وسكان الريف والانفاق على التعليم لها تأثير على معدل الفقر، هذا يعني أن المواطن العراقي في هذا القطاع يعاني من من قصور في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للتنمية الزراعية وهذا ما انعكس أثره على الفقر في القطاع الزراعي، واقترحت الباحثة ضرورة اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تعمل على زيادة القدرات المحلية والتركيز خاصة على فئة الفقراء.

- بحث ألاء محمد عبدالله تأثير النمو الزراعي في الحد من الفقر، وهو مقال منشور في مجلة زراعة الرافدين بالعراق، سنة 2011 المجلد رقم 39 العدد رقم 1، وكان الهدف من البحث هو التعرف على كيفية تأثير النمو الزراعي في الفقر وعلى ماذا يعتمد؟ والتعرف على ما إذا كان النمو الزراعي لوحده أداة فعالة في خفض الفقر، حددت الباحثة عينة مختارة من بلدان نامية لعام 2004، وتوصلت النتائج إلى وجود ارتباط معنوي وسليبي بين معدل النمو الزراعي ومعامل جيني لدول العينة.

- دراسة قادة عبيد وآخرون تحرير النظام المالي والفقر: دراسة تحليلية بالتطبيق على حالة الجزائر للفترة من 1980 إلى 2013، وهي عبارة عن مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، سنة 2016 المجلد رقم 9 العدد رقم 3، استهدفت الدراسة تحديد تأثير التحرير المالي على الفقر في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2013 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات التقليدية للنمو والمتغيرات المالية الأكثر أهمية بالنسبة لحالة الجزائر، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التحرير المالي والفقر.

- دراسة للباحثان أبوبكر الشريف خوالد ونوة ثلاجية التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، جاءت في مقال منشور في مجلة دراسات وأبحاث سنة 2017 في العدد 26، حيث تطرقا إلى توضيح دور التنمية الفلاحية في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أو على الأقل الحد من وطأتها، كانت الدراسة من خلال عرض وتحليل تجربة الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ضمن هذا المجال. توصلت نتائج الدراسة إلى أن التنمية الفلاحية المستدامة لها دور بارز في مكافحة الفقر في الدول النامية عموما، وعليه اقترح الباحثان جملة من التوصيات أهمها تكثيف العمالة وتدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1- العلاقة الاقتصادية بين النمو الفلاحي والفقر

يعرف الفقر على أنه الحالة التي لا يستطيع فيها جزء من السكان في مجتمع معين تلبية الاحتياجات الأساسية، أو لا يستطيع تحقيق حد أدنى من الرفاهية. تختلف مفاهيم الرفاه أو الحاجة الأساسية من مجتمع إلى آخر أو من بلد إلى آخر وهذا الاختلاف يؤدي إلى تنوع مؤشرات قياس الفقر¹.

حسب الإسكوا تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة إذا كان مستوى حرماتها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حرمان ممكن في المستوى الثاني الأقل حدة من مؤشرات الحرمان، وعندما تصنف الأسرة المعيشية كأسرة فقيرة يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف².

1.1- مؤشرات الفقر:

من المهم التطرق لاختيار خطوط الفقر، إذ تتوقف تشديرات الفقر على خط الفقر المستخدم وإحدى الطرق الأكثر شيوعا في هذا الصدد هي مقارنة الاحتياجات الأساسية (تكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية وذلك لكل زمان ومكان) وتكمن المشكلة هنا في كيفية تحديد الاحتياجات الأساسية³، ومن أبرز مؤشرات قياس الفقر كذلك نجد ماييلي⁴:

1.1.1. مؤشر مستوى المعيشة: من أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الفقر هو المستوى المعيشي للفرد الواحد عبر نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي، يعد هذا المؤشر القاسم المشترك بين كل المفاهيم التي تناولت الفقر حيث نجد ثلاثة مناهج لقياس الفقر، الأول يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك والثاني هو الدخل الكلي لوحدة القياس والثالث هو مستوى الرفاه الكلي أو حجم الانفاق الكلي على الحاجات الأساسية.

2.1.1. مؤشر فجوة الفقر: وهو يتأثر بكل من العدد الإجمالي للفقراء والمسافة بين متوسط معيشة الفقراء وخط الفقر، وهي تعبر عن متوسط حجم العجز في الدخل كنسبة من خط الفقر، وفجوة الفقر من مقاييس الفقر لدى فوستر وغريير وثوربيك (Foster & Greer & Thorbecke)⁵. ويحسب بالصيغة التالية⁶:

$$PG = \frac{1}{N} \sum [Z - Y_i / Z] * 100$$

حيث أن: PG: فجوة الفقر.

Z: خط الفقر.

N : العدد الاجمالي للسكان.

Y_i : مستوى الاستهلاك.

3.1.1. مؤشر شدة الفقر: وهو يعبر عن التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر فضلا عن قياس فجوة الفقر، ويتم حساب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط مربع النسبي لفجوة الفقر بالصيغة التالية⁷:

$$P_s = \frac{1}{N} \sum [Z - Y_i]^2 \cdot 100 \quad (i=1,2,3,\dots,n)$$

P_s : شدة الفقر.

N : حجم السكان.

Z : خط الفقر.

Y_i : دخل الفقراء الذين دخلهم أقل من خط الفقر.

$i=1,\dots,n$: من دخل الفئة الأشد فقرا إلى أن تصل إلى دخل الفئة الأقل فقرا.

4.1.1. مؤشر عدد الرؤوس: هذا المؤشر يعد الأيسر من حيث الاستخدام وأكثرها شيوعا إذ يقيس ظاهرة الفقر عبر التعرف على عدد الأفراد أو الأسر التي تقع دون خط الفقر في المجتمع، وبافتراض عينة من السكان فقراء (q) بمعنى أن استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تقديره وحجم السكان (N)، فإنه يتم حساب مؤشر عدد الرؤوس وفق المعادلة التالية⁸: $H = q/N$.

2.1 - جهود الجزائر في إطار التقليل من معدلات الفقر:

كانت أولى الخطوات من خلال الورقة الإستراتيجية حول الحد من الفقر (PRSP) وكان الهدف من هذه المبادرة التي بدأت في نهاية عام 1999 بالاشتراك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هو إعادة توجيه استراتيجيات مكافحة الفقر، وكان ينبغي للبلدان المنخفضة الدخل التي ترغب في الحصول على مساعدة مالية أو تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة PPTE (البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) أن تعد برنامجاً للحد من الفقر، وقد رافق البنك الدولي هذه الحركة التقدمية لإعادة تركيز سياسات التنمية على قضية الفقر على النحو التالي⁹:

— لأول مرة بشكل غير مباشر، بتنفيذ برنامج DSA (الأبعاد الاجتماعية للتكيف) بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي، للتخفيف من الآثار السلبية على المدى القصير على الفئات الضعيفة من السكان.

— بشكل مباشر أكثر، من خلال تكريس دراسات محددة في تقارير التنمية العالمية (1990، 2000) إلى الفقر، والقيام في الوقت نفسه بسلسلة كاملة من الدراسات تستند إلى بيانات المسح الخاصة بهذا الموضوع.

اعتمدت الجزائر على استراتيجية محاربة الفقر بالارتكاز على خطة جديدة للتنمية الاقتصادية في البلاد وتكييف التشريعات والإطار المؤسسي والقانوني، والاستراتيجية التنموية الجديدة القائمة على التنمية الفلاحية واستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁰.

على مستوى الجزائر نجد أن مكافحة الفقر هي ضمن خطط التنمية والبرامج الاقتصادية في البلاد، ولا سيما من خلال زيادة حجم العمالة وتطوير نظام الحماية والمساعدة الاجتماعية وكذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، يتكون هذا النظام من ركيزتين أساسيتين: الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية من قبل الدولة.

تساعد إجراءات التضامن الأخرى على التخفيف من حدة الفقر، مثل التضامن الأسري من خلال رعاية المسنين والمعوقين والفقراء والأيتام، فضلاً عن المساعدة الاجتماعية المتبادلة¹¹.

من برامج مكافحة الفقر في الريف الجزائري نجد آليات دعم أسعار السلع وبعض المرافق العمومية (إلى غاية التسعينات)، وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم لأسعار بوضع آليات جديدة تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر وتعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، ومن بين أهم الآليات الداعمة نجد¹²: الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي، المخطط الوطني للتنمية الريفية المستدامة.

3.1- دور الفلاحة في الحد من الفقر:

يرتبط التحول السريع والخروج من دائرة الفقر بشكل قوي بزيادة الإنتاجية الفلاحية، وفي إطار التحول الهيكلي والريفي تنخفض الأهمية النسبية للفلاحة الأولية في الاقتصاد الكلي وهذا ما نجده في الدول المتقدمة حيث تؤدي الفلاحة دورا هاما خلال الأعمال التجارية الفلاحية والصناعات الفلاحية، وكما جاء في تقرير التنمية في العالم 2008 (الزراعة من أجل التنمية)، فإن الفلاحة والصناعات المرتبطة بها أساسية للنمو والحد من الفقر¹³.

في الدول النامية تشكل تساهم الفلاحة بحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر أكثر من نصف الوظائف، إلا أن أهميتها النسبية أكبر في البلدان التي ينتشر الجوع، حيث تشكل الفلاحة 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويعيش حوالي 70% من السكان على الفلاحة، ولذلك فإن النمو الفلاحي يؤدي دور مهم في القضاء على الفقر ومحاربة الجوع¹⁴.

كما أن التنمية الفلاحية تخفف من الفقر من خلال تنمية القدرة الانتاجية لصغار المزارعين الفقراء من الريف ومن ثم رفع مستواهم المعيشي وذلك بإتاحة المدخلات اللازمة لذلك¹⁵.

بالنظر إل الصلات الوثيقة القائمة بين الفلاحة والتخفيف من وطأة الفقر في جميع أنحاء العالم فإن أغلبية أهداف التنمية المستدامة لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسات الفلاحية¹⁶.

2- الدراسة القياسية:

1.2- نموذج الدراسة:

تم الاعتماد على معطيات سنوية مأخوذة من بيانات البنك الدولي في صياغة العلاقة التي تربط معدلات الفقر في الجزائر باعتبارها متغير تابع للمتغيرات المستقلة المعبر عنها بالنمو الفلاحي ومعدل التضخم، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إضافة متغير وهمي يمثل مرحلة التسعينات في الجزائر (1990-1999) والتي تعكس حالة انعدام الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، إذ أخذت سنوات انعدام الاستقرار القيمة (1) أما سنوات السلم والاستقرار أخذت قيمة (0). وعليه كان نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$DC = f(PA, INF, DUMM) \quad (1)$$

حيث أن:

DC: هو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ويتم الاعتماد عليه في عديد الدراسات كمؤشر للفقر¹⁷. نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص) هي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات، شاملةً المنتجات المعمرة (كالسيارات، والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها. وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص. كما وتشمل نفقات استهلاك الأسر المعيشية هنا نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حتى في حالة الإبلاغ عنها بصورة مستقلة من جانب البلد المعني¹⁸.

PAG: قيمة الإنتاج الفلاحي.

INF: معدل التضخم.

DUMM: متغير وهمي يعبر عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في مرحلة التسعينات.

2.2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL:

تقوم الدراسة باستخدام نموذج ARDL الذي طوره Pasaran 1997 و Shinand and Sun و Pasaran and al 2001¹⁹، في إطار منهج الحدود Bounds test ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بطريقة دارين واتسون CRDW Test أو طريقة جوهانسن Johnsen

دراسة العلاقة بين قطاع الفلاحة ومعدلات الفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين 1980-2016 ، (ص ص: 1 - 12) -

Cointegration Test في إطار نموذج VAR أو طريقة أنجل فرانجر 1987 Engle Granger إلى حالة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكوفا²⁰.

يقدم (2001) Pesaran and all منهجية اختبار وجود تكامل مشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM التي تعرف بطريقة اختبار منهج الحدود²¹، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta DC_t = \alpha + \beta_1 DC_{t-1} + \beta_2 PAG_{t-1} + \beta_3 INF_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta PAG_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta DC_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن: β معلمات العلاقة طويلة الأجل، و γ معلمات العلاقة قصيرة الأجل، بينما تعبر α و ε عن الحد الثابت والخطأ العشوائي على التوالي.

3.2- تحليل نتائج الدراسة القياسية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتمد منهج اختبار الحدود ARDL Bounds Test على افتراض أن المتغيرات هي متكاملة من الدرجة $I(0)$ أو $I(1)$ ، لذلك نحدد درجة تكامل جميع المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة والهدف أيضا هو التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الدرجة $I(2)$ أو أكثر لتجنب النتائج الزائفة²². وتم الاعتماد في ذلك اختبارين هما اختبار Augmented Dicky Fuller.

الجدول 1: اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور ADF

متغيرات الدراسة	DC	PAG	INF
القرار	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: تم اعداده بناءا على مخرجات Eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (1) يتضح لنا أنه يمكن رفض فرضية العدم بالنسبة للفروق الأولى لها، وبالتالي المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

يبين كل من اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين مدى نجاعة نموذج الدراسة وحلوه من المشاكل القياسية.

الجدول 2: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.033024	Prob. F(2,16)	0.9676
Obs*R-squared	0.127442	Prob. Chi-Square(2)	0.9383

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يظهر من خلال نتائج اختبار Breush Goldfrey LM Test عدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي معادلة الانحدار، حيث أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أكبر من درجة معنوية 5%.

الجدول 3: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.065589	Prob. F(12,18)	0.4387
Obs*R-squared	12.87551	Prob. Chi-Square(12)	0.3782
Scaled explained SS	2.756421	Prob. Chi-Square(12)	0.9970

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يظهر من خلال نتائج اختبار عدم ثبات التباين وأن القيمة الاحتمالية أكبر من درجة معنوية 5% وبناءً عليه فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

من خلال نتائج اختبار الحدود في الجدول رقم (2) تبين أن إحصائية (F) جاءت أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، هذه النتائج تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاج الفلاحي ومعدلات الفقر في الجزائر.

الجدول 4: اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.309807	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size				
	31	Finite Sample: n=35		
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
Finite Sample: n=30				
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنتاج الفلاحي ومعدلات الفقر قمنا بقياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، والجدول رقم (3) يوضح نتائج تلك العلاقة حيث جاءت المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة والمتوافقة مع الدراسات السابقة.

بالاعتماد على معيار Akaike Information Criteria تم تحديد فترات التباطؤ حيث تبين أن النموذج (2 ، 6 ، 1) ARDL هو النموذج الأفضل.

الجدول 5: مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAG	0.000888	0.000298	2.977418	0.0081
INF	-0.161117	0.134511	-1.197795	0.2465
C	-0.877675	1.812894	-0.484129	0.6341
EC = DC - (0.0009*PAG -0.1611*INF -0.8777)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن إشارة متغير الإنتاج الفلاحي إشارته موجبة بينما إشارة متغير التضخم جاءت سالبة وفي كلتا الحالتين تتوافق النتائج مع الدراسات السابقة، حيث أن الإنتاج الفلاحي له أثر موجب على نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وبالتالي يؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر لتلك الأسر، أي أن العلاقة بين الإنتاج الفلاحي ومعدلات الفقر هي علاقة عكسية كما جاءت به الدراسات السابقة، في حين أن العلاقة بين متغير التضخم ومتغير نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية جاءت عكسية مما يعني وجود علاقة موجبة بين التضخم ومعدلات الفقر في الجزائر وهذا يتوافق ونتائج الدراسات السابقة على أن التضخم يساهم في زيادة معدلات الفقر فيما يخص حد تصحيح الخطأ فقد ظهرت بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول التالي يوضح تقديرات نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول 6: تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DC)
Selected Model: ARDL(1, 6, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/08/18 Time: 12:13
Sample: 1980 2016
Included observations: 31

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAG)	0.001859	0.000629	2.956026	0.0085
D(PAG(-1))	-0.002259	0.000561	-4.028662	0.0008
D(PAG(-2))	-0.002050	0.000885	-2.316885	0.0325
D(PAG(-3))	-0.001604	0.000742	-2.161826	0.0443
D(PAG(-4))	-0.000664	0.000733	-0.906787	0.3765
D(PAG(-5))	-0.003206	0.000856	-3.745526	0.0015
D(INF)	0.306389	0.155815	1.966366	0.0649
D(INF(-1))	-0.241264	0.141810	-1.701326	0.1061
DUM	-3.961521	1.295109	-3.058832	0.0068
CointEq(-1)*	-1.095309	0.190112	-5.761387	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي له علاقة موجبة مع الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية أي هناك علاقة عكسية بالتالي بين الإنتاج الفلاحي ومعدلات الفقر في المدى القصير وهذا متوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي توصلت إلى أن الغنتاج الفلاحي يساهم في رفع مستوى معيشة الأسر ويعمل على تحسين دخولهم.

دراسة العلاقة بين قطاع الفلاحة ومعدلات الفقر في الجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين 1980-2016 ، (ص ص: 1 - 12) -

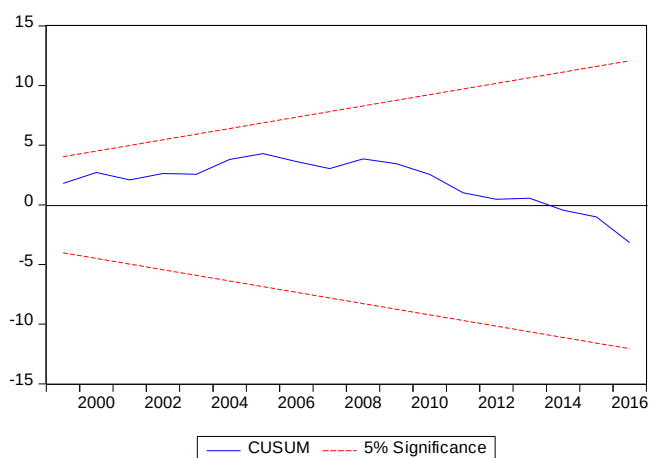
بالنسبة لمتغير التضخم جاءت إشارته موجبة في المدى القصير مما يعني وجود أثر إيجابي للتضخم على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية أي أنه يساهم في خفض معدلات الفقر وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

أما بالنسبة للمتغير الوهمي المتمثل في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فكانت له أثر سلبي على نفقات الأسر وبالتالي فإن مرحلة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات كانت أحد الأسباب في ارتفاع معدلات الفقر هذا ما جاءت به كذلك بعض الدراسات السابقة.

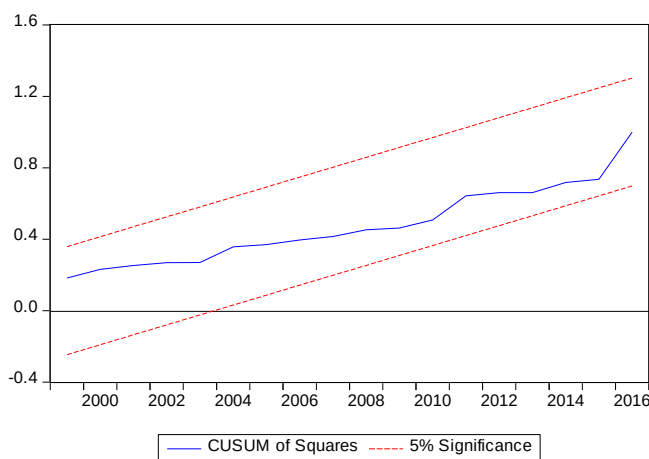
- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

من خلال الشكلين (1) و (2) يتضح أن الشكل البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUM of Squares) يقعان داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية، وبهذا فإن الإختبارات الاحصائية هذه تثبت استقرارية المعلمات الطويلة والقصيرة المدى للنموذج المقدر ARDL المستخدم في هذه الدراسة.

الشكل 1: المجموع التراكمي للبواقي المتابعة



الشكل 2: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الخاتمة:

اعتمدت الجزائر في السنوات الأخيرة خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تتضمن محاربة الفقر من خلال تكييف التشريعات والإطار المؤسساتي والقانوني، القائمة على التنمية الفلاحية إلى جانب برامج مكافحة الفقر القائمة على دعم أسعار السلع وبعض المرافق العمومية على الأقل إلى غاية التسعينات، مع إعادة النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار، ومن خلال تنمية القدرة الإنتاجية لصغار الفلاحين الفقراء يمكن تعزيز قدرة قطاع الفلاحة بشكل عام على تخفيض معدلات الفقر وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأسر.

هذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) إلى وجود علاقة إيجابية على المدى القصير والمدى الطويل بين الإنتاج الفلاحي والإنفاق النهائي للأسر المعيشة وبالتالي وجود علاقة عكسية بين الإنتاج الفلاحي والفقر في الجزائر، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التضخم والفقر على المدى الطويل، تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أن الارتفاع المتزايد للأسعار المصاحب لضعف الإنتاج يؤدي إلى ضعف قدرة الأسر على الإنفاق وتلبية احتياجاتهم، إلى جانب ذلك بينت النتائج أن الفقر في الجزائر كان نتيجة لحالة انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في سنوات التسعينات.

المراجع:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2017)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت.
2. عادل حميد العادلي، (2015)، التنمية والفقر سمات وتحديات العراق نموذجا، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 25.
3. تقرير الأمين العام، (2018)، تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
4. عدنان داود محمد العذاري وهاني عبدالرسول محمد، (2016)، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 14 رقم 28.
5. خطاب موراود ومنصورى حاج موسى، (2013)، دور السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2.
6. مهدي فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة، (2016)، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر، الاقتصاد والتنمية، المجلد 4، العدد 2.
7. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2016)، تقرير التنمية في العالم لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما.
8. الشريف خوالد أبو بكر وثلاجية نوة، (2017)، التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26.
9. هيشام عياد، (2017)، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) - دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 3، العدد 3.
10. برقوقي إبراهيم وطالبي بدرالدين، (2016)، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة خلال الفترة 1980-2014، La Revue des Sciences Commerciales، المجلد 15، العدد 2.
11. Mounir Belloumi. (2014), The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, Symposium: Performance of Financial Markets, Volume 38, N°2. <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2013.09.002>.
12. http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2010/13_C41-3.pdf. 07/08/2018.
13. Samir Baha-Eddine Maliki. (2005), POLITIQUES DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETE EN ALGERIE, les cahiers du mecas , Volume1, N°1.
14. le Gouvernement Algérien. (2016), Objectif du Millénaire pour le Développement: Rapport National 2000-2015, Rapport établi par le Gouvernement Algérien.
15. OECD (2005), Objectif développement Agriculture et développement Vers des politiques cohérentes: Vers des politiques cohérentes, Paris.
16. OECD. (2016), Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2016, Paris, http://www.oecd-ilibrary.org/content/book/agr_pol-2016-en. 14/08/2018.
17. <https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.PRVT.CD> . 14/08/2018.

18. M. Hashem Pesaran and all (2001), **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Volume 16, N°3.
19. Narayan P. (2004), **Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji**, Monash University, Discussion Paper No.02/04, 2004.
20. Kadi Nadjat. (2013), **SANTE REPRODUCTIVE ET PAUVRETE EN ALGERIE**, Thèse doctorat en Démographie, Université d'Oran.

الهوامش:

¹ Kadi Nadjat. (2013), **SANTE REPRODUCTIVE ET PAUVRETE EN ALGERIE**, Thèse doctorat en Démographie, Université d'Oran, P 23.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2017)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت، ص 1.

³ http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2010/13_C41-3.pdf. 07/08/2018.

⁴ عادل حميد العادلي، (2015)، التنمية والفقر سمات وتحديات العراق نموذجا، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 25، ص 122.

⁵ تقرير الأمين العام، (2018)، تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ص 8.

⁶ عدنان داود محمد العادري وهاني عبدالرسول محمد، (2016)، تحليل مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 14 رقم 28، ص 5.

⁷ عدنان داود محمد العادري وهاني عبدالرسول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁸ عادل حميد العادلي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁹ Samir Baha-Eddine Maliki. (2005), **POLITIQUES DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETE EN ALGERIE**, les cahiers du mecas , Volume1, N°1, P 145.

¹⁰ خطاب مراد ومنصوري حاج موسى، (2013)، دور السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ص 313.

¹¹ le Gouvernement Algérien. (2016), **Objectif du Millénaire pour le Développement: Rapport National 2000-2015**, Rapport établi par le Gouvernement Algérien, P 23.

¹² مهديد فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة، (2016)، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر، الاقتصاد والتنمية، المجلد 4، العدد 2، ص 9.

¹³ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2016)، تقرير التنمية في العالم لعام 2016: تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما، ص 23.

¹⁴ OECD (2005), **Objectif développement Agriculture et développement Vers des politiques cohérentes: Vers des politiques cohérentes**, Paris, P 26.

¹⁵ الشريف خوالد أبو بكر وثلاجية نوة، (2017)، التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26، ص 9.

¹⁶ OECD. (2016), **Agricultural Policy Monitoring and Evaluation 2016**, Paris, P 33, http://www.oecd-ilibrary.org/content/book/agr_pol-2016-en.

¹⁷ هيشام عياد، (2017)، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) - دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 3، العدد 3، ص 100.

¹⁸ <https://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.PRVT.CD> . 14/08/2018.

¹⁹ M. Hashem Pesaran and all (2001), **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**, Journal of Applied Econometrics, Volume 16, N°3.

²⁰ برقوقي إبراهيم وطالي بدرالدين، (2016)، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية المتباطئة خلال الفترة 1980-2014، La Revue des Sciences Commerciales، المجلد 15، العدد 2، ص 14.

²¹ Narayan P. (2004), **Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji**, Monash University, Discussion Paper No.02/04, 2004.

²² Mounir Belloumi. (2014), **The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model**, Economic Systems, Symposium: Performance of Financial Markets, Volume 38, N°2. <https://doi.org/10.1016/j.ecosys.2013.09.002>.